افتتح ورشة عمل عرض نتائج دراسة تطوير إجراءات المراجعة الداخلية

رئيس الوزراء : تطوير نظام المراجعة إضافة مهمة لمنظومة القوانين

اليمن لن يتهاون مع الارهابيين الذين يسيئون للإسلام

صنعاء/ سبأ :

أكـد رئيس مجلـس الوزراء الدكتور علي محمد مجور أهمية تطويـر أداء الرقابة الداخلية في سبيل محاصرة مظاهر هدر المال العام وترشيد النفقات العامة وتضييق الخناق على الممارسات الفاسدة.

وقال رئيس الوزراء أمس في افتتاح ورشـة عمل عرض نتائج دراسة تطوير إجراءات المراجعة الداخليـة في أجهزة الدولة ومؤسسـاتها:" ان تطوير نظام المراجعة الداخلية سـيمثل إضافة هامـة إلى منظومة القوانين، والآليـات الهادفة إلى تطوير الإدارة ومحاربة الفسـاد ومحاصرة الروتين والبيروقراطية وصولا إلى تحسين بيئة الاستثمار».

وأكـد أن كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعـة الداخلية يتطلب بالضرورة القيـام باجراء مراجعة لبعض النظم التي تسـير عليها أجهزة الدولة ومؤسسـاتها وفي المقدمة نظام إعداد وتبويب الموازنة العامة للدولة بحيث ننتقل بها من موازنة الأبواب والبنود إلى موازنة البرامج والأداء.

واستطرد:" نحن بحاجة أيضا إلى الأخذ بأسلوب الإدارة بالأهداف لنتمكن من تطوير الإدارة في أجهزة الدولة من إدارة موجهة بالنشاط إلى إدارة موجهة بالأداء وبالنتائج وذلك من اجل الخروج بتصور واضح للكيفية التي يمكننا من خلالها تحقيق هذه النقلة والخطوات اللازم إتباعها لبلوغ هذه الغاية والفترة الزمنية التي تتطلبها «.

وقال رئيس الوزراء" ان اليمن بقيادة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، لن تدخر جهداً في توفير المناخات الآمنة والمستقرة للمستثمرين والسياح والأصدقاء ولن تتهاون أبدا مع الإرهابيين الذين يسيئون لقيم ومبادئ الدين الإسلامي الحنيف ولسمعة بلادنا ولثقافة شعبنا وحضارته الإنسانية وأعرافه وتقاليده العربية الأصيلة».

وأضاف:" وما هؤلاء الإرهابيون إلا قلة ممن ضلوا السبيل فزادهم الله ضلالاً على ضلالهم ولن يثنوا اليمن عن الطريق الذي اختارته كي تكون كما عهدها العالم منذ الأزل, ساحة آمنة لكل زائر, وموطنا للحب وللثقافة والسلام, لا مكان فيها للحقد, ولا للضغينة, ولا مجال فيها لدعاة الفرقة والتطرف والغلو..

وأشار إلى أن يد العدالة ستطال أولئك الإرهابيين كما طالت من سبقهم, وان اليمن ستظل, ساحة آمنة لكل زائر وساع اليها دوماً لتعزيز التفاهم والصداقة والتعاون بين الأمم».

وأكد رئيس الـوزراء عزم الحكومة على المضي قدماً في تنفيذ مصفوفة الإصلاحات انطلاقا من القناعة بان مصلحة اليمن واليمنيين تكمن في السير على طريق الإصلاح حتى منتهاه لضمان تحقيق أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري, الذي تبنته اليمن منذ مستهل العام 1995م.

وأستدرك قائلا :" وأن ترتب على تنفيذ هذه الإصلاحات بعض المعاناة لكنها باعتقادنا معاناة أخف وطأة مما لو تُركت الأمور تسير على هواها دون هدى او توجيه».

وشدد الدكتور مجور على الاثار الايجابية التي سيحققها التعامل الشفاف والنزيه مع المستثمرين والقطاع الخاص لتوفير المزيد من الموارد العامة والخاصة التي يمكن توجيهها نحو الاستثمار والاستفادة منها في تنفيذ العديد من المشاريع الخدمية والإنتاجية التي ستتيح فرصاً جديدة ومباشرة للعمالة الوطنية وتسهم بالتالي في تقليص معدلات البطالة والفقر.

وأشار إلى ما سيحققه إنجاز هذه المشاريع من فرص لتوسيع انتشار الخدمات في مجالات الطرق والكهرباء والمياه والتعليم العام والفني والعالي والتي ستساهم بدورها في تخفيض معدلات الأمية وتحسين خصائص السكان من الجنسين في النواحي التعليمية والصحية الأمر الذي سينعكس ايجاباً على زيادة نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة وتحسين مستويات الأداء وزيادة العوائد المترتبة على العمل والإنتاج الفردي والمؤسسي.

وجدد رئيس الوزراء الدعوة لرجال المال والأعمال والمستثمرين من الأشقاء والأصدقاء للاستثمار في الجمهورية اليمنية.

وقال "انتهز هذه الفرصة لأكرر الدعوة باسم الحكومة.. إلى رجال المال والأعمال والمستثمرين من الأشقاء والأصدقاء للاستثمار في الجمهورية اليمنية ونمد ايدينا لتوثيق عُرى التعاون وتعزيز مجالات الشراكة لما فيه مصلحة اليمن وشركائها في التنمية في ضوء ما يوفره قانون الاستثمار اليمني من مزايا وضمانات.

وأشار رئيس الوزراء إلى أهمية هذه الورشة المكرسة لاستعراض ما تم إنجازه من خطوات لتطوير وظيفة المراجعة الداخلية في إطار الأهداف الاستراتيجية لمشروع تحديث الخدمة المدنية باتجاه إحداث نقلة نوعية في فلسفة الوظيفة وأهدافها.. والمعايير التي ستعتمدها في أداء دورها بما ينسجم مع مهامها سعياً للإرتقاء بكفاءة الأداء في مختلف أجهزة الدولة والرفع من درجة استجابتها للعوامل والمتغيرات المختلفة والتكيف مع مقتضيات الأداء الاقتصادي في انتاج السلع وتقديم الخدمات.

وتابع:" ليس ذلك فحسب بل ومن أجل تقديم الدعم الفني للقيادات العليا في أجهزة الدولة ومؤسساتها لممارسة دورهم الرقابي المباشر على سير العمل في وحداتهم بما ينسجم مع توجهات الدولة والسياسة العامة للحكومة وتنفيذاً للبرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في مجمل تطوير الإدارة العامة في الدولة وتحسين كفاءتها الفنية ومردوداتها الاقتصادية إلى جانب محاصرة مظاهر الهدر للمال العام وترشيد النفقات العامة وتضيق الخناق على الممارسات الفاسدة ومواصلة الجهود الرامية لترسيخ مقومات الحكم الصالح والإدارة الرشيدة لرفع كفاءة إدارة الموارد الطبيعية والمالية والبشرية للدولة لتحقيق أفضل العوائد بما يعزز القدرة الاقتصادية لبلادنا ويوفر لها ميزات تنافسية تمكنها من الفوز بفرص اكبر على المستويين الداخلي والخارجي».

من جانبه اكد وزير الخدمة المدنية والتأمينات حمود خالد الصوفي أن قناعة الحكومة بأن التنمية الإدارية تمثل محور التنمية الشاملة أفرزت قدراً كبيراً من اهتمامات المرحلة الحالية في إحداث التغيير والتطوير في الأداء الحكومي من خلال استراتيجية تحديث الخدمة المدنية كوعاء للتنمية الإدارية والإجراءات التنفيذية للبرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية وما عبر عنه برنامج الحكومة من مهام حكومية وقطاعية لدعم الاصلاح الإداري.

وأشار إلى ان توجه التنمية الإدارية, مثل خلال السنوات الماضية زخماً متعاظما في توجهات القيادات الإدارية ما مكن من تحقيق جملة من أهداف استراتيجية تحديث الخدمة المدنية .

وقال:" إن وزارة الخدمة المدنية ومشروع تحديث الخدمة المدنية عملت بالتنسيق مع مجموعة من المانحين على تنفيذ مجموعة من الفعاليات التي تؤسس وتدعم توجهات التطوير والتغيير تتمثل في إنجاز دراسات إعادة البناء كأسلوب للتطوير، وتعميم فكرة وأهمية التغيير لدى القيادات الإدارية سبيلاً لإحداث تغيير وتطوير منهج يضمن تحقيق النتائج المرجوة، بالإضافة الى انجاز جملة من الأنشطة والدراسات الداعمة لتحقيق عملية التنمية الإدارية التي تجد طريقها تباعاً للتطبيق العلمي .

وأشار وزير الخدمة المدنية والتأمينات إلى ان إنجاز دراسة تطوير إجراءات المراجعة الداخلية خلق نموذجاً حديثا وفعال للمراجعة الداخلية يبنى على المعايير الدولية وأفضل التجارب العلمية مما يؤهل المراجعة الداخلية لتلعب دورا فاعلاً في ضبط العمل المالي والإداري من خلال تعزيز الالتزام باللوائح والنظم ويفعل أدائها لتشكل خط الدفاع الأول في حماية الاموال والممتلكات العامة ويمكنها من الحد من مظاهر ومقومات الفساد المالي والإدارية.

رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة رئيس لجنة تسيير مشروع تطوير اجراءات المراجعة الداخلية الدكتور عبدالله السنفي أكد ان انعقاد هذه الورشة يمثل حدثاً تطويرياً هاماً من شأنه إحداث تغييراً جذرياً في مفاهيم وأهداف ومهام وظيفة المراجعة الداخلية في اليمن..

مشيراً الى ان الأمر الأكثر أهمية هو ما تؤمل عليه لجنة التيسير بأن تعمل هذه الورشة على الانتقال بالمنهجية المهنية الحديثة للمراجعة الداخلية في إطارها النظري الى الإطار العملي والتطبيقي وهو الهدف الأسمى الذي سعت وماتزال تسعى الى تحقيقه لجنة التيسير.

واستعرض الجهود التي بذلها اليمن خلال الفترة الماضية والهادفة محاربة مختلف مظاهر الفساد والمدعومة بإرادة سياسية من فخامة رئيس الجمهورية، حيث تم انجاز خطوات هامة ومتقدمة نحو استكمال المنظومة المؤسسية المعنية بمكافحة الفساد ومن أهمها صدور قانون مكافحة الفساد وإنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وانشاء الهيئة العليا للرقابة على المناقصات، بالاضافة الى ما سبق إصداره من قوانين مثل قانون الذمة المالية وقانون غسيل الأموال وغير ذلك من متطلبات مكافحة الفساد المشمولة بالاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.

وأكد الدكتور السنفي أن وجود إدارات مراجعة داخلية متطورة وفعالة في أدائها يخدم الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وأداء مهامه ويخفف عنه عبء رقابي كبير إذ ان الجهاز خلال الفترة السابقة وحتى الوقت الحاضر يقوم الى جانب مهامه الرقابية بتغطية النقص الناجم عن عدم أداء إدارات المراجعة الداخلية لدورها على الوجه المطلوب.. متمنياً ان تركز ورشة العمل هذه حول كل ما من شأنه التعجيل بإصدار المنهجية وكذا وسائل وأدوات ومتطلبات عملية التطبيق للمنهجية بصورة ايجابية وفعالة.

وكان وكيل وزارة الخدمة المدنية والتأمينات مدير مشروع تحديث الخدمة المدنية نبيل عبده شمسان استعرض المهام التي تضمنتها المرحلة الأولى من برنامج التحديث والتطوير الإداري والتي تمت وفق معايير موضوعية تم الاتفاق عليها مع البنك الدولي ومن أهمها ان يكون النشاط ذا تأثير عام وعميق في العملية الإدارية وبناء عليه تم التركيز على المراجعة الداخلية لتطابقها مع توجهات الحكومة في مجال الاصلاح الشامل .

وقال ان عملية تفعيل الرقابة على المراجعة الداخلية من شأنه الاسهام في بناء مراجعة داخلية تقوم على أحدث المعايير الدولية وأكثرها ملائمة للواقع اليمني وعلى افضل التجارب العملية وقادرة على تعزيز الضبط المالي والإداري وحماية الاموال والممتلكات العامة والحد من مظاهر الفساد المالي والإداري على مستوى كل جهة حكومية من خلال تفعيل أشكال وأساليب الرقابة عليها باعتبار ان المراجعة الداخلية اكثر قرباً من مجريات عمل الجهة.

وأكد أن الاهتمام بوجود مراجعة داخلية فاعلة ينطلق من كونها أداة القائد الإداري في كل وحدة حكومية للحصول على المعلومات المالية والإدارية المواتية ومصدراً لاتخاذ القرار المناسب.

أضافة الى ان تبنى الحكومة لنشاط المراجعة الداخلية والتفاعل مع نتائج أعمالها يمثل تأكيداً لالتزامها بتنفيذ السياسات والتوجهات لتحقيق الاهداف التي تضمنها البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية والبرنامج العام للحكومة.

وكانت كلمتان عن شركة «برايز واترهاوس كوبرز» لسمير شاهين، والبنك الدولي لجوليو توماسو أكدتا أهمية هذه الورشة كونها تضم كوكبة من المسؤولين عن الرقابة الداخلية في مؤسسات الدولة المختلفة.

ونوهتا بما تحقق في مجال اصلاح الخدمة المدنية عبر برنامج تحديث الخدمة المدنية .

واشارت الى ان النتائج المتوقعة من هذه الورشة ستسهم في تفعيل دور الرقابة الداخلية وخلق شراكة محلية وخارجية في مختلف مراحل التطبيق، وليس فقط في توفير الموارد المالية.

عازمون على المضي قدماً في تنفيذ مصفوفة الإصلاحات

ندعو المستثمرين من الأشقاء والأصدقاء إلى الاستثمار في الجمهورية اليمنية

وزير الخدمة المدنية والتأمينات :

توجه التنمية الإدارية مثل زخماً متعاظماً

رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة:

وجود إدارات مراجعة داخلية متطورة سيخدم أداء الجهاز لمهامه

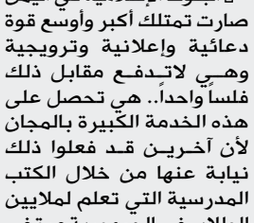

دعاية مجانية للماكرين

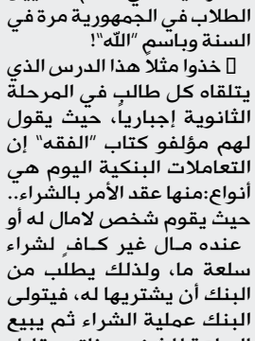

فيصل الصوفي

في ميدان المنافسة العامة بين البنوك التجارية، صارت البنوك التي تسمى "إسلامية" تطلق شعارات وإعلانات تقول فيها للجمهور: إن الإيداع لدينا شرعي وحلال وإسلامي مئة في المئة، في إشارة إلى أن البنوك الأخرى التجارية غير "شرعية" وأن التعامل معها ينطوي على "ربـا" حرمه الإسلام.. بينما تعلن لزبائنها ان الأرباح على المواد 6,7٪ سنوياً.

البنوك الإسلامية في اليمن صارت تمتلك أكبر وأوسع قوة دعائية وإعلانية وترويجية وهي لاتدفع مقابل ذلك فلساً واحداً.. هي تحصل على هذه الخدمة الكبيرة بالمجان لأن آخرين قد فعلوا ذلك نيابة عنها من خلال الكتب المدرسية التي تعلم لملايين الطلاب في الجمهورية مرة في السنة وباسم "اللّه"!

خذوا مثلاً هذا الدرس الذي يتلقاه كل طالبٍ في المرحلة الثانوية إجبارياً، حيث يقول لهم مؤلفو كتاب "الفقه" إن التعاملات البنكية اليوم هي أنواع:منها عقد الأمر بالشراء.. حيث يقوم شخص لامال له أو عنده مال غير كافٍ لشراء سلعة ما، ولذلك يطلب من البنك أن يشتريها له، فيتولى البنك عملية الشراء ثم يبيع السلعة للشخص ذاته مقابل دفع الثمن على أقساط، بما في ذلك دفع مبلغ إضافي مقابل عمولات ومعاملات إدارية.

ويقول مؤلفو الكتاب: إن هذا هو الجائز شرعاً.. رغم أن هذه المعاملة في البنك "الإسلامي" هي نفس تعامل البنك "الربوي" مع الزبائن، باستثناء الخداع.

ويقول المؤلفون أيضاً إن إحدى المعاملات الربوية التي تمارسها البنوك غير "الإسلامية" والتي لاتعتبر شرعية، تتمثل في أن شخصاً يودع ماله لدى بنك ثم يتلقى ربحا على ذلك المال، أو أن يطلب مستثمر من أحد البنوك تمويل المشروع كلياً أو جزئياً مقابل ربح ، وهذا –كما يقول المؤلفون– حرام!!

لدى افتتاحه اعمال المؤتمر الوطني للكيماويات الزراعية.. رئيس الوزراء:

الحكومة ستمضي في مكافحة تهريب وتسويق المبيدات

صنعاء / سبأ:

أكد الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء أن الحكومة ستمضي قدما في تعزيز عملية مكافحة تهريب المبيدات والتصدي الحازم لمن يقوم بتسويقها او بيعها وذلك وفقا للقانون والانظمة السارية ، داعيا الى تضافر الجهود الرسمية والاجتماعية للتصدي لضعفاء النفوس ممن يتاجرون بحياة الناس ويدمرون غذاءهم ومستقبل اجيالهم بقصد او بدون قصد .

ولدى افتتاحه اعمال المؤتمر الوطني للكيماويات الزراعية امس ، قال الدكتور مجور: " إن الكيماويات الزراعية وما ينجم عن تداولها واستخدامها العشوائي من اضرار اضحت مشكلة ينبغي أن تساهم في معالجتها جميع الفعاليات الحكومية وغير الحكومية ، كل بحسب طبيعة عمله ومهامه"، مشيرا بهذا الصدد الى ضرورة تعزيز عملية تنظيم استخدام المبيدات و التصدي المسؤول لتداول الممنوع منها او التي انتهت صلاحيتها و التوعية بالطرق الآمنة لاستخدامها وسبل الوقاية من أخطارها على صحة الانسان والبيئة وسلامة وجودة المنتج الزراعي .

ووجه الدكتور مجور ، وزارة الزراعة بضرورة التركيز على تكثيف النشاط التوعوي بين اوساط المزارعين والمجتمعات المحلية لضمان نجاح تلك الجهود، مؤكدا أهمية اضطلاع الاتحاد التعاوني الزراعي والجمعيات التعاونية الزراعية المنتشرة في عموم مناطق الجمهورية بدورها الوطني لمساندة الجهود الحكومية التوعوية في اوساط المزارعين، وإيضاح الجوانب السلبية للاستخدام العشوائي وما تلحقه من اضرار فادحة بصحة الناس والتربة ومستوى انتاجها المستقبلي كما ونوعا وعلى البيئة بوجه عام.

وقال " لا يخفى عليكم حجم الضرر الذي تلحقه عملية التداول والاستخدام العشوائي للكيماويات الزراعية بالاقتصاد الوطني والمتمثلة في الإنفاق الصحي المتزايد لمعالجة الأمراض التي يمثل سوء الاستخدام سببا رئيسيا لها سواء في اليمن او في غيرها من البلدان".

واشار الى أن الاستخدام العشوائي للكيماويات الزراعية له تأثير على جودة المنتج الزراعي اليمني الذي يشتهر بالسمعة الطيبة وقوة المنافسة في الاسواق الخارجية.

وأضاف" ان الحكومة وإدراكا منها للأبعاد المختلفة لهذه المشكلة وآثارها السلبية قد بادرت باتخاذ مجموعة من الاجراءات لتنظيم عملية تداول الكيماويات الزراعية وتعزيز الرقابة عليها بما في ذلك التشديد على الجهات المعنية وفي المقدمة وزارة الزراعة والري بالتطبيق الصارم لأحكام قانون تنظيم تداول المبيدات رقم 25 لسنة 1999م بجوانبه التنظيمية والاشرافية والرقابية على كافة المستويات ،الى جانب مكافحة انشطة التهريب وضبط المخالفين وتقديمهم الى الأجهزة العدلية".

ووجه رئيس الوزراء وزارة الزراعة والري بتطوير نشاطها البحثي ومستوى تعاونها مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية المختلفة للبحث عن البدائل الآمنة بهدف استخدامها في العملية الانتاجية الزراعية، وتأكيد الاستفادة العلمية من السماد المحلي التقليدي ومراعاة الجوانب الصحية لهذه العملية والاستفادة من تجارب الاشقاء والأصدقاء في هذا الجانب.

وأكـد أن مـداولات هـذا المـؤتمـر لهـا صلـة مبـاشرة بالأمن الغذائي وان الحكومة تعي مدى المعاناة التي يتحملها المواطن اليمني جراء ما يشهده العالم من تغيرات اقتصادية نتيجة لجملة من العوامل السياسية والاقتصادية والمناخية التي أثرت سلبا على الانتاج والاستهلاك والعرض والطلب للمواد الاساسية حول العالم ، وقال " ان هذه التغيرات ترتب عليها حصول اضطرابات سعرية غير طبيعية كان لها انعكاساتها المؤثرة على الاوضاع المعيشية للسكان في العديد من الدول وأدت الى زيادة حجم معاناتهم خصوصا الفقراء وذوي الدخل المحدود في معظم هذه الدول ومن بينها اليمن " ، مضيفا : ان الحكومة سارعت باتخاذ جملة من التدابير والاجراءات العاجلة للحد من الآثار السلبية لتلك التقلبات ، وتقليص الصدمات الناشئة عنها الى اقصى حد ممكن بالتعاون مع كافة الفاعلين الاقتصاديين على الساحة اليمنية".

وأوضح أنه قد تم تطوير العديد من السياسات وآليات العمل الى جانب تعزيز اجراءات المراقبة في مجالات المواصفات والمقاييس وضبط الجودة وكذا تفعيل اداء الأجهزة المعنية بحماية المستهلك والرقابة على الاسعار للحيلولة دون قيام بعض ضعفاء النفوس باستغلال اضطراب الاسعار في السوق العالمية للمبالغة في اسعار بيعها لتحقيق المزيد من الأرباح لمصلحتهم الخاصة على كل المجتمع.

وأكـد رئيس مجلس الـوزراء قـدرة الحكومة على كشف المتلاعبين ومحاسبتهم وقال " لن نعدم وسيلة لكشف المضاربين واتخاذ الاجراءات القانونية الصارمة بحق من يتعمد المضاربة بقوت المواطنين واستغلال حاجتهم لتحقيق مصلحته الذاتية"... متمنيا للمؤتمر التوفيق والنجاح والخروج بنتائج تخدم الجهود المبذولة لتنظيم تداول واستخدام الكيماويات الزراعية ، مؤكدا ان الحكومة ستتعامل بإيجابية مع مخرجات هذا المؤتمر.

الى ذلك القى وزير الزراعة والري الدكتور منصور أحمد الحوشبي كلمة اشار فيها الى اهمية المؤتمر الذي يعد واحدا من أهم الملفات التي تشغل حيزا كبيرا من اهتمامات الحكومة والوزارة نظرا لارتباطها الهام والوثيق بصحة الانسان والحيوان والبيئة.

واستعرض الاجراءات العملية التي اتخذتها الوزارة لتصحيح الكثير من الاختلالات الخاصة بتنظيم تداول الكيماويات الزراعية، تنفيذا لما ورد في برنامج فخامة رئيس الجمهورية الانتخابي المتضمنة ترشيد استخدام الكيماويات الزراعية وتطبيق مواد القانون رقم 25 لسنة 1999م والخاص بتنظيم تداول المبيدات .

وقال الدكتور الحوشبي "ان الوزارة تمكنت من ضبط كميات من المبيدات التي تدخل الى اليمن حيث انخفضت الكمية بمقدار الثلثين تقريبا، ففي مقابل 3000 طن مبيدات دخلت البلد رسميا عام 2005م ،لم يدخل سوا الثلث من ذلك خلال العام 2007م ومن المبيدات المسموح بتداولها فقط " ، مضيفا القول: " ان الوزارة تسعى في نفس الوقت الى تجاوز القصور في القدرات المؤسسية من أهمها استكمال تجهيز المعمل الخاص بتحليل المبيدات وتقدير أثرها المتبقي على المنتجات النباتية ، بالاضافة الى تأهيل كادر متمكن لتشغيل تلك الأجهزة وصيانتها على المدى الطويل".

واكد وزير الزراعة والري ان استخدام المواد الكيماوية في القطاع الزراعي هو ضرورة تفرضها الحاجة باعتبارها إحدى متطلبات زيادة الإنتاج ،ولكن المشكلة تكمن في التعامل غير السليم معها ، وهي سلوكيات ناتجة في اغلبها عن قلة الوعي لدى متداولي هذه المواد ، مشيرا الى ان الوزارة تسعى الى تفعيل قطاع الارشاد والإعلام الزراعي بغية الوصول الى قدر كاف من الوعي بمخاطر الاستخدام الغير آمن لمثل هذه المواد وبالتالي تقليل أضرارها إلى أدنى مستوى.

من جانبه اشار رئيس اللجنة التحضيرية الدكتور صالح مثنى البيشي الى ان مشكلة الكيماويات الزراعية والاضرار الناجمة عن الاستخدام العشوائي لها ليست مسؤولية وزارة الزراعة والري وحدها بل أنها مرتبطة بالعديد من الجهات الاخرى ، مستعرضا أهداف المؤتمر والمحاور التي سيتم مناقشتها بهدف الخروج بتوصيات عملية وفاعلة تعزز من الجهود الرامية الحد من الاستخدام العشوائي للمبيدات الكيماوية في المجال الزراعي .

من جانبه اوضح رئيس جمعية تجار المواد الزراعية الدكتور احمد محمد العاقل ،" أن المبيدات الزراعية قضية شائكة تهم الجميع ومواجهتها يستدعي بذل كافة الجهود وتكريسها لإيجاد بدائل آمنة في العملية الزراعية "، مطالبا بتشديد اجراءات التعامل مع المبيدات ومنع تسويقها ، مشيدا بالجهود التى تقوم بها الإدارة العامة لوقاية النبات ودورها في تنظيم تداول المبيدات وتسجيلها وفحصها والرقابة عليها ومكافحة الآفات والحملات الوطنية .

يشارك في المؤتمر أكاديميون متخصصون في مجال الكيماويات وممثلين عن الجامعات اليمنية والمراكز البحثية والإرشاد والاعلام الزراعي والهيئة العامة للبحوث وجمعية مستوردي المستلزمات الزراعية وتجار المواد الزراعية وجمعية حماية المستهلك ووزارة الصحة والهيئة العامة لحماية البيئة والجهات ذات العلاقة ، ويناقشون على مدى ثلاثة أيام 60 ورقة عمل عملية تتمحور في تسعة محاور وهي: الاستخدام العشوائي للكيماويات الزراعية ، وأثرها على صحة الإنسان ومحيطه الحيوي والبيئي، وتنظيم تداول الكيماويات الزراعية (اجراءات وتشريعات) بالاضافة الى البدائل الآمنة لمكافحة الآفات الزراعية وتحديد أهم الآفات الزراعية الوبائية ووضع البرامج الوقائية المناسبة لها.

كما تتناول الاوراق محاور أخرى منها تقييم الحملات الوطنية لمكافحة الآفات الزراعية ودور الارشاد والبحوث الزراعية في الحد من الاستخدام غيرالآمن للكيماويات الزراعية ، والأثر المتبقي للمبيدات على البيئة وتطوير القدرات المؤسسية للجهات المختصة بتنظيم وتداول الكيماويات الزراعية ، وكذا آليات العمل الخاصة بمنع تراكم المبيدات والمخلفات الناتجة عن استخدامها .

وفي جلسة العمل الاولى التي ترأسها وزير الزراعة والري الدكتور منصور الحوشبي ومدير عام الادارة العامة لوقاية النبات المهندس عبد القوي عبد الجيل احمد جرى مناقشة عدد من اوراق العمل حول واقع الادارة العامة لوقاية النبات والخطط المستقبلية لها والتداول العشوائي للمبيدات الزراعية وأثرها على صحة الانسان ومحيطه الحيوي والبيئي وأثار الاستخدام العشوائي للمبيدات الزراعية في اليمن ، بالاضافة الى التداول العشوائي للأسمدة الزراعية وأثرها على صحة الانسان ومحيطه الحيوي والبيئي وغيرها من اوراق العمل.

وجرى في جلسة العمل الثانية مناقشة اوراق عمل حول المبيدات الزراعية المتداولة في محافظة لحج وخطرها على صحة الانسان واثر ظاهرة الغش والتقليد على صحة واقتصاديات المستهلك بالاضافة الى اوراق عمل حول المبيدات في البيئة البحرية (دراسة حالة في البحر الأحمر اليمني) واهمية استخدام المخصبات ودورها في زيادة الانتاج الزراعي كما ونوعا ، والتداول الآمن للأسمدة والمخصبات الزراعية ، وكذا دراسة بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاستخدام الكيماويات الزراعية في اليمن والطرق والأساليب الآمنة للتخلص من الكيماويات الزراعية ، بالاضافة الى الآلية الخاصة بمنع تراكم المبيدات والتخلص من عبواتها الفارغة وتقليل خطر المبيدات عن طريق الادارة الجيدة للعبوات الفارغة .